الثورة الثلاثاء 29 محرم 1432هـ الموافق 4 يناير 2011م العدد (16855)

سياسيون ومثقفون في محافظة الحديدة:

على الجميع المشاركة في الانتخابات لأنها غاية ديمقراطية ودستورية وحضارية

أكد عدد من الأكاديميين والسياسيين وشخصيات اجتماعية وثقافية في محافظة الحديدة أن الانتخابات حق دستوري وقانوني لأبناء الشعب اليمني وانها حق ديمقراطي وضرورة وطنية للتداول السلمي للسلطة, وقالوا إن الحوار وسيلة وركيزة من ركائز الديمقراطية لمعالجة مختلف القضايا الوطنية لما من شأنه الخروج بتوافق يعزز من وحدة الجبهة الداخلية في مواجهة التحديات الراهنة.

إن الانتخابات النيابية القادمة تعتبر استحقاقاً دستورياً وديمقراطياً وشعبياً لا ينبغي الهروب منه فهي حق يخص كل مواطن يمني ويجب على كل القوى السياسية أن تحترمه ولا يجوز لأي منها تجاوزه, مشيرين إلى أنه لا يمكننا أن نختزل اليمن والدستور في أحزاب سياسية محددة فحسب وأن من حق أي حزب من الأحزاب أن يقاطع الانتخابات وأن الساحة اليمنية ممثلة ببقية القوى الحزبية والمرأة اليمنية والشباب ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن تحل بديلاً يملأ الفراغ الذي ستتركه هذه الاحزاب أو تلك في الانتخابات القادمة للدخول إلى مجلس النواب والمنافسة الشريفة.

« الثورة» التقت عدداً من الشخصيات الأكاديمية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني في محافظة الحديدة الذين تحدثوا عن أهمية الانتخابات النيابية القادمة في موعدها المحدد الـ ٢٧ من ابريل ٢٠١١م وذلك في سياق الاستطلاع التالي:-

لقاءات/ محمد علي الجنيد/ حسن خالد السراجي

- الانقلاب على الديمقراطية وإرادة الشعب لن يجر البلاد إلا إلى الفوضى

- الشعب يقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه تفكيك نسيجه الوطني

لا نريد فراغاً دستورياً

■ **الأخ/ عبدالكريم الشامي- مدير مكتب محافظ محافظة الحديدة تحدث قائلاً:**

– إن إجراء الانتخابات في موعدها المحدد استحقاق دستوري لا ينبغي الهروب منه أو المساومة فيه، ورأى أن أية محاولة لتأجيل الانتخابات النيابية عن موعدها ليس في صالح اليمن وستخلق مشاكل كبيرة على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والإدارية للحكومة اليمنية ولكافة أبناء الشعب اليمني وستزيد الطين بلة وستزيد من ارتفاع نسبة البطالة خاصة ومن المناكفات الإعلامية وتخلق فرصاً للحاقدين على الشعب الذين يريدون خلق الزوبعة في الاستقرار السياسي والأمني.

سبق وأن تم تأجيل إجراء الانتخابات وهناك من يحاول التطويل والتمديد لغرض خلق فراغ دستوري في الجمهورية، وكان قانون الانتخابات قد أجّل بموجب طلب أحزاب اللقاء المشترك لهذا يجب أن تجري الانتخابات في موعدها المحدد وأي تأخير سيخلق العديد من المشاكل المختلفة والشعب اليمني والوحدة اليمنية في غنى عن تلك المشاكل والشعارات.

وأضاف عبدالكريم الشامي قائلاً:

– اليمن سلك منذ ١٩٩٠م بعد قيام الوحدة المباركة النظام الديمقراطي التعددي وقد سبق إجراء عدد من الدورات الانتخابية للسلطة المحلية إضافة إلى الانتخابات الرئاسية وأخيراً انتخابات محافظي المحافظات ولذلك لا بديل سوى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد وعدم إعطاء أي فرص لتأجيل هذا الاستحقاق الدستوري، إضافة إلى ذلك نأمل من الله ومن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية –حفظه الله– أن يتوكل على الله وتتم الانتخابات في موعدها المحدد وتنتهي أحقاد الحاقدين على الوطن وأهله وأن تكون المرحلة القادمة بمثابة بداية إصلاح لمختلف المشاكل.

وإن من يريدون تأجيل الانتخابات هم الحاقدون على الوطن وإن التصويت على إجراء الانتخابات من قبل نواب الشعب هو تصويت وإقرار للاستحقاق الدستوري.

خطوة رائعة

■ **الأخ/ جمال المشرعي- مدير مدرسة علي بن أبي طالب الأساسية تطرق قائلاً:**

– أظن أن مجلس النواب قد حرص على أن يمارس مهامه الدستورية وأنه بإقراره تعديلات قانون الانتخابات قد انحاز لحق دستوري يفترض أن أبناء الشعب اليمني يتمتعون به ليكون هذا القانون هو الدليل المرشد للانتخابات النيابية التي يفترض أن تتم في الـ٢٧ من إبريل من العام القادم ٢٠١١م باعتبارها استحقاقاً دستورياً، وبهذه الخطوة يمتلك الأغلبية أعضاء مجلس النواب الذين كانوا مع الشعب لهذا صوتوا على ذلك القانون وتعديلاته، فهذا يدل على مدى احترام إرادة الشعب اليمني، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن قامت المعارضة للاحتجاج والرفض لقانون انتخابات يجيز لها الحق في الدخول في المنافسة مع الآخرين للوصول إلى السلطة كما يحدث عندنا.

ولكن الحقيقة أن هناك فراغاً في الرؤية لدى المعارضة التي تريد أن تجرد المجتمع المدني والمجتمع اليمني عموماً من أدواته الدستورية ومن أسلحته القانونية وتجريد المؤسسات من مشروعية وجودها من خلال جعل الزمن يتآكل، وعلى المشترك أن يختاروا إما الدخول في الانتخابات وإما عليهم أن يبتعدوا عن طريق الشعب لكي يمارس حقه الدستوري.

تمديد غير قانوني

■ **الأخ/ عبدالله علي الخولاني – المنسق العام لمنظمة اليمن أولاً بمحافظة الحديدة قال:-**

– كان صدور قرار رئيس الجمهورية رقم«٢٢» لسنة ٢٠١٠م بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء قراراً صائباً بعد الخطوة المسؤولة التي اتخذها مجلس النواب في إقرار التعديلات الخاصة بقانون الانتخابات والاستفتاء وكذا إقرار المجلس قائمة المرشحين لعضوية اللجنة العليا للانتخابات، وتعتبر خطوة وطنية تجسد الحرص على احترام الدستور والقانون وتفويت الفرصة على من يحاولون إدخال البلاد في فراغ دستوري طبقاً لأهوائهم الشخصية.

فإن الانتخابات النيابية القادمة في ٢٧ ابريل ٢٠١١م تعتبر استحقاقاً دستورياً لا ينبغي الهروب منه، وتأتي هذه الخطوة التي اتخذها مجلس النواب لتصحيح الخطأ التاريخي الذي اقترفه حين مدد لنفسه بغير وجه حق حتى عطل حقاً دستورياً يفترض أن أبناء الشعب اليمني يتمتعوا به، وهو حق لا يمكن أن يغطي عن إهمال قانون الانتخابات وإخراجه إلى النور لكي يكون الدليل المرشد للانتخابات النيابية التي يفترض أن تتم في الـ ٢٧ من ابريل ٢٠١١م باعتبارها استحقاقاً دستورياً وشعبياً لكل مواطن يمني ويجب على كل القوى السياسية أن تحترمه ولا يجوز لأي منها تجاوزه.

والمشترك يخطط من أجل إدخال البلاد في فراغ دستوري من خلال سعيه لتأجيل الانتخابات تحت ذرائع واهية ولكن المؤتمر الشعبي العام ماض في إجراء الانتخابات استجابة لإرادة الشعب اليمني الذي لن يتنازل عن ممارسة حقه الديمقراطي.

دعوا الشعب يقول كلمته!!

■ **الشيخ إبراهيم علي الشراعي عضو المجلس المحلي بالمراوعة تحدث قائلاً:-**

– بات إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد في ٢٧ ابريل ٢٠١١م مطلباً جماهيرياً وحقاً دستورياً للشعب لا تتحكم فيه أحزاب اللقاء المشترك التي لا تؤمن بالتداول السلمي للسلطة ولا تخطب ود الهيئة الناخبة وكفى أنها ذات نزعة شمولية فالانتخابات مصلحة جماهيرية وإجراؤها بات من أعظم الواجبات التي ينبغي على الأحزاب السياسية القيام بها دون تردد أو مكابرة أو استهانة بالإرادة الكلية للشعب.

إن التراجع عن الانتخابات عبر صناديق الاقتراع يعد انقلاباً على مفهوم الديمقراطية وتعدياً على السيادة الكلية للشعب وانتقاص من قدراته وإمكاناته، والنزول عند رغبة القلة من أحزاب المشترك التي لا تؤمن بالدستور والقانون.

وحان الوقت ليقول الشعب كلمته الفاصلة في فعل وطني ديمقراطي متميز وكفى لعباً فحال اللقاء المشترك كالمثل الشعبي «ضربني وبكى، وسبقني واشتكى».

■ **الدكتور/ محمد محمد قطقط رئيس هيئة مستشفى الثورة العام بالحديدة تحدث قائلاً:**

– الانتخابات تعني الخسارة وتعني المنافسة وتعني التحدي وتعني التجدد وبالتالي أحزاب اللقاء المشترك لم تستطع أن تجدد نفسها بما يجعلها روحاً وجسداً متناسقة ومتصالحة مع روح العصر ومع احتياجات العملية الديمقراطية، ولكن لماذا هذه الأحزاب تعاني منذ ثلاث سنوات من» فوبيا» الانتخابات الذي ظل يلاحقها إلى الآن بعد أن شعرت بفقدان ثقة إرادة الشعب اليمني والخوف من وعيه بحقيقتهم.

خلال عشرين عاماً والمعارضة لم تقدم رؤى إيجابية لخروج اليمن من الأزمات التي تعترضها ولم تكن مشاركة في جانب إيجابي، والمعارضة لم تفهم دورها ووظيفتها على أنها الوجه الآخر للسلطة، أي ذلك السبيل الكامن في أعماق المجتمع اليمني الذي يعبر عن إشراقات التجدد والتطور في أداء السباق الوطني من أجل تقديم الأفضل، هي تريد فقط لا غير أن تكون معارضة.

نقلة نوعية فريدة

■ **الأخ/ فهمي صبره- مدير مكتب ضرائب الحديدة تطرق قائلاً:**

– حقيقة نشعر بأن هناك تآمراً على الديمقراطية نخاف على الوحدة اليمنية، وعندما تحاك المؤامرات على الوحدة نخاف أيضاً على الديمقراطية كونهما مرادفين لعملية التطور في المجتمع اليمني، فالشعب اليمني الذي بدأ متأخراً في ممارسة الديمقراطية قد اعتاد على المشروع الحضاري الذي توج بفضل الوحدة اليمنية ١٩٩٠م، فانتخابات ١٩٩٣م كانت البداية لمعرفة قدرة واستيعاب هذا النمط الجديد في الحداثة وصنع التحولات الاجتماعية والسياسية بشكل ديمقراطي على الساحة اليمنية بمختلف التكوينات السياسية والحزبية التي كانت محرومة من الممارسة في ظل النظامين القائمين قبل الوحدة المباركة.

فتلك المتغيرات الديمقراطية شكلت نقلة نوعية فريدة لليمن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ثم جاءت انتخابات ١٩٩٧م و٢٠٠٣م البرلمانية والانتخابات الرئاسية ١٩٩٩م–٢٠٠٦م، كل هذه التحولات الديمقراطية لعبت دوراً بارزاً في خلق المضمون الحقيقي لاستيعاب وتعود الشعب اليمني على فترات محددة زمنياً في الدستور بما يخص الاستحقاق الانتخابي من ٤–٦ سنوات، هذه الفترة المحددة دستورياً عمقت في عقل المواطن اليمني مزيداً من الوعي والاستيعاب في هذا المنحى وأصبح يراقب السلب والإيجاب ويحدد لمن يصوت في أي استحقاق انتخابي قادم.

■ **الأخ/ عبدالرحمن حسن وهيب- قيادي بارز بالمؤتمر وناشط حقوقي تطرق قائلاً:**

– الانتخابات حق دستوري يتوجب على كل القوى السياسية أن تدرك أهمية الديمقراطية والتعددية الحزبية وأن تتجه نحو الحوار الفعّال والبنّاء لخلق مناخ ديمقراطي حقيقي تسوده العقلانية والاتزان، والمسئولية الوطنية بهدف الوصول إلى الرؤية المشتركة التي تخدم الوطن، والابتعاد عن المصالح الذاتية وتفرغ القوى السياسية لمواجهة الأخطار والتحديات المحدقة باليمن داخلياً وخارجياً، وأن يكون هناك إجماع من الحاكم والمعارض لحل المشاكل المعيقة، واتفاق على معالجة كل القضايا التي تهم الوطن والمواطن والتحضير للانتخابات القادمة وإجرائها في الوقت المحدد حتى تأخذ طابعها الدستوري وتحظى بإقبال واسع من قبل الناخبين الذين يتعطشون لذلك اليوم الديمقراطي، إضافة رحبة نحو تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية.

فالكل مطالب دون استثناء بإعطاء الشعب اليمني استحقاقه الدستوري يوم ٢٧ من ابريل ٢٠١١م حتى تجدد ثقة المواطن في ممارسة حقه الديمقراطي الذي كفله الدستور.

النهج الصحيح

■ **المهندس/ عيسى هاشم رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ البحر الأحمر تطرق قائلاً:**

– إن الديمقراطية التي ننعم بها كثيراً في اليمن تعتبر نموذجاً فريداً ومميزاً في المنطقة وهي أكبر برهاناً يدل على حكمة أبناء اليمن والحقيقة التي لا يمكن النقاش والجدال فيها..

والانتخابات والديمقراطية هي الحرية الكاملة التي حظي بها الشعب في حكم نفسه بنفسه، ومن هذا الأساس أقول: يجب علينا جميعاً أبناء اليمن المحافظة على هذا الحق المشروع وعدم السماح لأية فئة أو حزب التعدي والمساس به أو المساومة عليها أو على أحد مرتكزاتها، لذا أقول يجب أن تتم الانتخابات النيابية القادمة في موعدها المحدد ولا يمكن أن تؤجل مرة أخرى، الانتخابات هي استحقاق دستوري شعبي، مؤكداً أن أية محاولة لتعطيل الانتخابات تعد سلوكاً غير سوي تجاه استحقاق الشعب وحقوقه الديمقراطية التي كفلها له الدستور، مطالباً كافة القوى والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عدم استخدام الديمقراطية وسيلة للضغط والابتزاز والمقايضة وإثارة الفوضى فالديمقراطية حق من حقوق الشعب ولن يتنازل عنها لأنها الخيار الجيد والنهج الصحيح الذي اختاره شعبنا لنفسه ولا يمكن الرجعة عنها.

وأضاف قائلاً: أبناء الشعب حريصون على الحفاظ على تجربتهم الديمقراطية وعلى بقائها مصانة ونقية ومفتوحة أمام الجميع لمن أراد أن يشارك في استحقاقاتها الانتخابية، الأبواب مفتوحة لمن أراد أن يشارك أو يقاطع، الديمقراطية تحتمل كلا الأمرين، لذا أقول لمن يريد أن يستغل الديمقراطية لإثارة الفوضى ويسعى إلى إدخال البلاد في أزمات جديدة (الشعب سوف يتصدى لكم وسوف يكون الحارس الأمين، الوطن يتسع للجميع، وهو الظل الكبير الذي يستظل كل أبناء الوطن تحته).

الديمقراطية نتائجها عكسية إذا لم تستخدم بشكلها الصحيح، مطالباً في نهاية حديثه كافة القوى السياسية في السلطة والمعارضة تقديم التنازلات من أجل الوطن ومصلحة أبنائه.

استحقاق دستوري

■ **الأخ/ علي إبراهيم هندي- مدير عام مديرية الجراحي- رئيس المجلس المحلي تحدث قائلاً:**

– الأجواء الديمقراطية والحرية الكاملة والتعددية السياسية والحزبية التي تحققت لبلادنا لم تكن إلا ثمرة من ثمار الثورة والوحدة المباركة المحققة على يد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ويحق لنا جميعاً أن نفتخر ونفاخر بها لذا يجب علينا جميعاً المحافظة عليها والتعامل معها بمسؤولية لأن هناك ثوابت وطنية وحقائق دستورية مكتسبة لا يجب المساس والتعدي عليها أو الالتفاف والتحايل عليها.

فالديمقراطية والانتخابات حق من حقوق الشعب اليمني وليست ملكية خاصة لحزب معين، ومن هذا المنطلق أطالب بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد لأنها مطلب شعبي وجماهيري، مؤكداً أن إجراء الدورة الانتخابية في موعدها سيكوِّن هنالك استقراراً أفضل كما أن إجراءها في موعدها هو تحقيق للمنهج الديمقراطي الذي تنتهجه بلادنا.

أي تأخير أو تأجيل للانتخابات يؤدي إلى جر البلاد في مرحلة الفراغ الدستوري والذي من شأنه أن يدخل البلاد في حالة فوضى ومشاكل لا نتوقعها ويبقى الصندوق هو الحكم الفصل بين الجميع.

■ **الأخ/ أحمد عبدالله السقطري -مدير عام مديرية القناوص- رئيس المجلس المحلي تطرق قائلاً:**

– بقدر ما يمثل إجراء الانتخابات في موعدها من المسلمات الديمقراطية بالقدر نفسه تمثل استحقاقاً دستورياً وطنياً لكافة أبناء الشعب اليمني وبرهاناً لحقيقة وجود النظام الديمقراطي وحكم الشعب نفسه بنفسه وشاهداً حياً على نضوج التجربة الديمقراطية، وهي التزام دستوري ضروري لكافة الأحزاب التي بدأت بعضها تنقلب على الديمقراطية في بلادنا بهدف تحقيق مكاسب أنانية ضيقة بعيداً عن المصالح الوطنية.

إن إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد أصبح مطلباً شعبياً وجماهيرياً يمثل إرادة الشعب اليمني كله، ويعد في نفس الوقت استحقاقاً دستورياً جاء خلاصة مسيرة نضال طويلة خاضها شعبنا اليمني في سبيل تحقيق هذا المكسب الديمقراطي الحضاري العظيم الذي نفتخر ويفتخر اليوم به كل عربي من المحيط إلى الخليج.

ثوابتنا الوطنية!!

■ **من جهته تحدث الدكتور/ أحمد إبراهيم القديمي- عميد كلية التربية بجامعة الحديدة قائلاً:**

– إن على جميع القوى السياسية الفاعلة في الساحة الوطنية أن تدرك أن إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد ٢٧ ابريل ٢٠١١م يعد مطلباً جماهيرياً واستحقاقاً وطنياً ودستورياً كون الجماهير اليمنية تدرك وتؤمن أن صناديق الاقتراع هي الحكم والفيصل لذلك فإن إجراء الانتخابات في موعدها حق للشعب اليمني وليس للأحزاب السياسية التي هي مطالبة بعدم اصطناع العراقيل والحواجز المؤدية إلى تعطيل العملية الديمقراطية التي هي ثمرة من ثمار الثورة اليمنية وهي أساس للوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، ودستور الوطن يؤكد على هذه الركيزة التي هي إحدى أسس ومرتكزات ثوابتنا الوطنية.

إن القوى السياسية تسير في درب تطوير العملية الانتخابية عن طريق إجراء التعديلات الدستورية وتعديل قانون الانتخابات والاستفتاء وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بموجب اتفاق فبراير ٢٠٠٩م وبموجب الدعوة الوطنية من قبل فخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح –حفظه الله– في ٢٧ ابريل ٢٠١٠م لجميع القوى السياسية للدخول في حوار جاد ومسئول، وبرغم استجابة الجميع غير أن الشارع اليمني أدرك بما لا يدع مجالاً للشك أن أحزاب اللقاء المشترك ترفع شعارات جوفاء للاستهلاك السياسي، والحقيقة أنهم يحملون أجندة تهدف إلى تعطيل الانتخابات والتهرب من الالتزامات السابقة، وهذا ليس بغريب كون هدفهم النهائي هو الوصول بالبلاد إلى فراغ دستوري يضع الوطن في فوضى عارمة لا يمكن التنبأ بنتائجها في أية حال وجعل البلاد في» محلك سر» ويا قافلة عاد المراحل طوال، ولكن بإرادة الشعب وبقيادة القائد أبو أحمد نسير في خطى التحضير للانتخابات النيابية القادمة والبدء في عملية القيد والتصحيح لجداول الناخبين لحماية ثوابتنا الوطنية واستجابة لمطالب الجماهير اليمنية الوطنية وحماية للوطن من تآمر المتآمرين.

استجابة لنداء الواجب

■ **الأخ المهندس/ محمدعبدالله حجر -مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظة قائلاً:**

– إن رفض المشترك لقانون ولجنة الانتخابات هزيمة مبكرة لهم وإن إجراء الانتخابات في موعدها جاء ملبياً لإرادة الشعب في ممارسة حقه الدستوري والقانوني والديمقراطي وهذا يرسخ تجربتنا الديمقراطية.

فإن قيادتنا السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد وعدم التمديد كون التمديد بحد ذاته نكسة للعملية الديمقراطية لأنه لا يحق لأي قوى أو سلطة التمديد في إجراء الانتخابات كاستحقاق دستوري وشعبي وإجراء الانتخابات في موعدها يعني ذلك أن إرادة الشعب تكون في مقدمة وأولويات الأجندة الوطنية.

الحوار مطلوب في كل زمان ومكان ولكن الحوار الوطني المسئول تحت مظلة الثوابت الوطنية والوحدة والدستور والديمقراطية والتي تتطلب إجراء الاستحقاق الانتخابي في الموعد المحدد ٢٧ ابريل ٢٠١١م استجابة لنداء الواجب الوطني.